مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

الشرطة المجتمعية، استراتيجية لاستدامة الأمن والتنمية في العراق

د. حسن الصراف

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

009647816776709

الشرطة المجتمعية، استراتيجية لاستدامة الأمن والتنمية في العراق

د. حسن الصراف*

تمثّل «الثقة» أساساً مهمّاً في التفاعلات والأعمال اليوميّة في المجتمعات البشرية وفي سياق العلاقات الشخصية والعلاقات الاجتماعية، ومن جانب آخر يرتبط «الأمن» بنحوٍ مباشر بحياة الأفراد، فالثقةُ و«الرضا العام» اللذان يُراد منهما أن يكونا من دعائم التنمية لا يتحققان من دون «الأمن». ومن أهمّ وظائف الدولة الحديثة هي توفير الآمن على أعلى المستويات توخياً لِلرضا العام ولِلثقة، ذلك أن الثقةَ – بحسب فوكوياما – تفرز الفضائل الاجتماعية ولها الدور الأهم في خلق الرخاء الاقتصادي وتنمية رأس المال الاجتماعي[1].

يعتقد الباحثون أنَّ الشعور بـ«انعدام الأمن» و«الخوف من الجريمة» له تأثير كبير على انعدام الرضا العام بين المواطنين[2]. ولذلك تنطوي دراسة ظاهرة «الخوف من الجريمة» على معطيات مهمّة لِلسياسات العامة التي ترتبط بجودة الحياة والتنمية الثقافية والاقتصادية [3]، فقد أثبتت دراسات علماء الإجرام وجود نوعين من الضحايا. أولًا: ضحايا الجريمة التقليديون، أولئك الذين يعانون من اعتداء أو سرقة أو سطو، وما إلى ذلك. وثانيًا: ضحايا الخوف من الجريمة، بغض النظر عمّا إذا كانوا قد تعرّضوا لها شخصيًا أم لا. يُظهر هذا النوع من الوقوع ضحيةً لِلجريمة احتماليةَ حدوث ضرر أكبر من الوقوع ضحيةً لِلجريمة التقليدية (باستثناء الأذى الجسدي الجسيم) وذلك بالنظر إلى تأثير الضغوط النفسية طويلة الأمد المقترنة بتغيّرات في السلوك إذ يؤثر ذلك على جودة الحياة في المجتمع[4]. وبالنظر إلى هذا التأثير السلبي بات «الخوف من الجريمة» يمثّل مشكلةً تزعج المجتمعات الحضرية بشكل خاص، وأثرت بشكل كبير على عدم الرضا العام[5]. وحينما تغدو حالة الخوف من

---

* دكتوراه في النظم السياسية والسياسات العامة.

[1] لِلمزيد يُنظر: فرانسيس فوكوياما، **الثقة، الفضائل الاجتماعية ودورها في خلق الرخاء الاقتصادي**، ترجمة: معين الإمام ومجاب الإمام، ط: الأولى، (الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية، 2015)، ص 15.

[2] - Liska, A. L., Lawrence, J. J., & Sanchirico, A. (1982). **Fear of crime as a social fact**. *Social Forces,* Vol. 60, No. 3pp. 760-770.

[3] - Williams, F.P., Mcshane, M.D., & Akers, R.L/ (2000). **Worry about victimization: an Alternative and reliable measure for fear of crime**, *Western criminology review*. 2 (2)

المقال متوفر عبر الرابط الآتي: https://www.westerncriminology.org/documents/WCR/v02n2/williams/williams.html

[4] - المصدر نفسه.

[5] - Mahdie Rezvani, Yaser Sadra, Sociological Explanation of Fear of Crime in Public Spaces.

https://www.longdom.org/open-access/sociological-explanation-of-fear-of-crime-in-public-spaces-case-study-mashhad-37561.html

الجريمة أمراً مستداماً بين أفراد المجتمع تترك بمرور الزمن آثاراً سلبية على جودة الحياة، وترغم الأفراد على تجنّب كثير من النشاطات الاجتماعية النافعة والانهماك بالحفاظ على أنفسهم وبالتالي تزداد حالة عدم الرضا في المجتمع[6].

يروم هذا المقال أن ينوّه إلى أهميّة «الشرطة المجتمعية» ودورها المنشود والمتوقَّع في معالجة ظاهرة «الخوف من الجريمة» والوقاية من حدوثها في العراق. قد تتضاعف أهمية هذا الموضوع إذا تذكّرنا أنَّ العراق في مؤشّر الجريمة لِلعام 2024 احتلّ المرتبة الثامنة عربياً والثمانين عالمياً[7]، وقد «سجّل العراق أعلى معدّل لِجرائم القتل، خلال العامين الماضيين، بنسبة سنوية تصل إلى أكثر من 11.5 لِكلّ 100 ألف نسمة، وهي الأكبر على مستوى الوطن العربي»[8]، وبحسب تقرير صادر دائرة البحوث في مجلس النوّاب العراقي بلغ المعدّل السنوي لارتكاب الجرائم والجنح في العراق لِلمدة من (2005 إلى 2019) نحو (78350) ثمانية وسبعون ألفاً وثلاثمئة وخمسون جريمة وجنحة سنوياً[9].

هنالك العديد من الدراسات المنجزة باللغة الإنكليزية حول استراتيجية الشرطة المجتمعية، ويبدو أنّه لا يوجد رأي ثابت حول تعريف هذه الفكرة، ولكن مجمَل ما يمكن قوله حول «الشرطة المجتمعية» هو أنّها نظرية أو منهجية إدارية تدعو إلى تعزيز التعاون بين المجتمع وجهاز الشرطة عبر مشاركة أفراد المجتمع في معالجة أسباب الجريمة وأسباب الخوف من الجريمة، وبعبارة أخرى تنطوي فكرة الشرطة المجتمعية على استراتيجية أو منهجية تروم السيطرة على الجريمة وتقليل الخوف من الجريمة وتحسين جودة الحياة وتعزيز خدمة جهاز الشرطة وإضفاء مزيد من الشرعية على نشاط الشرطة وذلك من خلال الاعتماد على القوى الاجتماعية التي تروم القضاء على الظروف المؤدية إلى الجريمة. ومِن ثَمَّ فهذه الاستراتيجية تدفع بالمجتمع وبمنظّمات المجتمع المدنيّ إلى أن يكون لها دوراً أكبر في عمليّة اتخاذ القرار فيما يرتبط بإدارة الأمن ومعالجة الجريمة[10].

---

[6] - Wilson-Doenges, G. (2000). **An Exploration of sense of community and fear of crime in gated communities.** *Environment and Behavior*, 32: 597.
https://www.researchgate.net/publication/249624240_An_Exploration_of_Sense_of_Community_and_Fear_of_Crime_in_Gated_Communities

[7] - العراق في مؤشر الجريمة للعام 2024.. الثامنة عربياً والثمانون عالمياً، خبر منشور في موقع قناة NRT في 27 أيار 2024، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.nrttv.com/ar/detail3/27678

[8] - محمد عماد، العراق يسجل انخفاضاً قياسياً بمعدل الجرائم لعام 2024، خبر منشور في موقع صحيفة العربي الجديد في 29 يناير 2025، متاح عبر الرابط الآتي:
https://www.alaraby.co.uk/society/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AE%D9%81%D8%A7%D8%B6%D8%A7%D9%8B-%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%8B-%D8%A8%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85-2024

[9] فراس جاسم وحيدر مثنّى، **الجرائم والجنح في العراق قراءة إحصائية**، تقرير صادر عند دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي، الدورة الانتخابية الرابعة، السنة التشريعية الثانية، الفصل التشريعي الثاني، كانون الثاني 2021، ص 1.

[10] Farrall, S., Bannister, G., Ditton, J., & Gilchrist, E. (2000). **Social psychology and the fear of crime: Re-examining a speculative model**. *The British Journal of Criminology* 40, 3.

الفكرة الأساسية التي تتوخاها فكرة الشرطة المجتمعية هي التعاون المتبادل بين الشرطة وأفراد المجتمع لمعالجة المشاكل الأمنية (مثل الجرائم والجنح)[11]. ولعلّ من أهم سمات الشرطة المجتمعية هي ردم الهوة والفجوة بين المواطنين وجهاز الشرطة[12]. وبحسب ما جاء في دراسة[13] حول هذا الموضوع تتصف الشرطة المجتمعية بالخصائص والمهام الآتية:

1. عدم الاقتصار على مهمة الحراسة واستراتيجية توزيع الدوريات، وتوخّي مبدأ «الشرطيّ الموجّه نحو حل المشكلات»، أي التحوّل من العمل الشرطي التفاعلي إلى نهج استباقي قائم على البيانات، إذ يركز على تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لِلجريمة والاضطرابات في المجتمع. ويشمل ذلك تحليل المشكلات، وتطوير استجابات مُصممة، وتطبيق هذه الاستجابات، وتقييم فعاليتها، كلّ ذلك ضمن إطار يُركّز على مشاركة المجتمع وتعاونه.

2. تمكين المجتمع من أجل معالجة ظاهرة الجريمة والفوضى عبر دعم البرامج الوقائية لِلجريمة[14].

3. تستمد الشرطة المجتمعية شرعيتها وسلطتها من رضا الأفراد.

4. الشرطة المجتمعية تواظب على تواصلها المستمر مع أفراد المجتمع بمختلف أطيافه، لا سيما مع المجرمين والضحايا.

5. تستجيب الشرطة لاحتياجات المجتمع ورغباته ومصالحه ودوافعه.

6. تتيح الشرطة المجتمعية الأساس لمشاركة المجموعات ومنظّمات المجتمع المدني حل المشاكل والأزمات.

7. تولي الشرطة المجتمعية أهميّة كبيرة لتعريف النّاس بواجباتها من خلال وسائل الإعلام، فهو يتخذ من أجهزة الإعلام وسيلة مثالية للتواصل مع أفراد المجتمع[15].

---

[11] Cheurprakobkit, S. (2002). **Community policing: training, definitions and policy implications**, *An International Journal of Police Strategies & Management*. Volume 25 Number 4 2002 pp. 709-725.
https://www.researchgate.net/publication/235286964_Community_policing_Training_definitions_and_policy_implications

[12] Fielding, N. G. (2005). **Concepts and theory in community policing**. *The Howard Journal* Vol 44 No 5.
https://www.researchgate.net/publication/227790864_Concepts_and_Theory_in_Community_Policing

[13] المصدر نفسه.

[14] Davis, R, C., Henderson, N.J., & Merrick, C. (2003). **Community Policing: Variations on the western model in the developing world**. Police Practice and Research, 2003, Vol. 4, No. 3, pp. 285–300.
https://gsdrc.org/document-library/community-policing-variations-on-the-western-model-in-the-developing-world/

[15]. لِلمزيد يُنظر ما ذكره الباحث "ملفين ديفلور" حول الاتصال الجماهيري، إذ ركّز على دراسة كيفية تأثير وسائل الإعلام على الأفراد والمجتمع، وقد طور العديد من النظريات التي تساعد على فهم هذا التأثير، منها نظرية وضعها مع ساندرا بول-روكيتش عام 1976، إذ تشير إلى أن الجمهور يعتمد وسائل الإعلام للحصول على المعلومات، وأن هذا الاعتماد يؤثر على كيفية تفكيرهم وسلوكهم.

Defluer, Melvin. **Understanding Mass Communication**, Mc GrowHill, 2001.

لِتحقيق هذه المحاورِ النظريّة التي نتوقعها مِن الشرطة المجتمعيّة هنالك جملة مِن الآليات والسبل العَمَلية والتنفيذية يمكن إيجازها كالآتي:

– السبل العَمَلية لِلوقاية من تكوين الشخصية الإجرامية بين الأفراد من خلال نشر القواعد والضوابط الاجتماعية وتعليم مهارات الحياة للأفراد بمختلف مستوياتهم الثقافية والتعليمية.

– السبل العَمَليّة لِلوقاية من زوال الضمير والوجدان الإنساني في شخصيّة مرتكبي الجريمة وذلك من خلال نشر الثقافة الدينية الصحيحة والوعظ الديني، لا سيما بين الفئات غير المتعلّمة وبين مرتكبي الجريمة أو المؤهلين لارتكابها.

– السبل العَمَليّة لِلوقاية من تفشّي «الخوف من الجريمة» بين الأفراد ولا سيما بين ضحايا الجريمة، وذلك من خلال تعليمهم التدابير الأمنية والحفاظ على الأمن والسلامة الشخصية.

– تعليم أفراد المجتمع بمهام الأجهزة الأمنية، لا سيما مهام الشرطة المجتمعية لتعزيز التعاون بين الشرطة والمجتمع.

أولاً: الوقاية من تكوين الشخصية الإجرامية وتعليم مهارات الحياة

هنالك العديد من العوامل تؤثّر في تكوين شخصية الأفراد وتدفعهم إلى ممارسة الجريمة أو ارتكاب الجنح، لا سيما إذا كانوا في سنّ المراهقة والشباب. لعلّ أهم هذه العوامل في تكوين هكذا شخصيات هي الحروب الداخلية والهجرة والفقر والبطالة. مثل هذه العوامل تخلق حالةً من الفجوة والهوّة بين مختلف أفراد المجتمع، مما يحتّم على المؤسسات التعليمية والأمنية أن تعنى بموضوعة تعليم مهارات الحياة، لا سيما لهذه الفئة من الأفراد. ولعلّ الشرطة المجتمعية تأتي في مقدّمة المؤسسات الحكومية المعنية بذلك.

لِلقيام بهذه المهمّة تستقطب الشرطة المجتمعية مجموعات كبيرة ومتعددة من الباحثين والمتخصصين في علم النفس وعلم الاجتماع وتؤسس لذلك مراكز أبحاث تخصصية لِلقيام ببحوث ودراسات استقصائية حول الفقر والهجرة والحروب والبطالة والأُميّة ورصد الحواضن الاجتماعية التي تفرز أفراداً قد يمارسون الجريمة، أو يرتكبون أعمالاً تفاقم حالة «الخوف من الجريمة» بين الأفراد مثل الرمي العشوائي وحمل السلاح العلَني. من شأن هذه الخطوات العَمَلية والبحثية أن تنتهي إلى وَضع سياسات عامّة ناجعة تقي المجتمع من تكوين الشخصيّة الإجرامية، وقد ترافقها أيضاً ندوات ودورات تدريبية مكثّفة ومستمرّة تقام في المدارس والكليّات، وفي الأماكن العامة مثل المتنزهات، وحتّى في دور العبادة مثل المساجد، حيث يمكن استقطاب أكبر عدد ممكن من الأفراد من مختلف فئات المجتمع. ولعلّ مثل هذه الخطوة العَمَليّة تمثّل خير سبيل لتعزيز العلاقة بين الشرطة والمجتمع ولردم الهوّة والفجوة بين الأجهزة الأمنية والمجتمع.

وكمثال تطبيقي يمكن للجهات التخصصية في الشرطة المجتمعية أن تنفذ حملة تثقيفية وطنية واسعة النطاق لتعريف الأفراد بمساوئ الرمي العشوائي في مختلف المناسبات، من خلال التأكيد على العواقب السيئة التي قد تنتج عن ذلك، وأن هذه الظاهرة تستبطن نوعاً من العنف والجريمة في نفسية الأفراد، وممارستها لا تليق بمكانة المجتمع وأنها ظاهرة غير حضارية وتتعارض مع الروح الإنسانية والأخلاق والشرع والقانون.

ثانياً: الوقاية من زوال الضمير والوجدان الإنساني

يعتقد الباحثون المتخصصون في علم الجريمة ونفسية مرتكبي الجريمة أن الفرد الذي يرتكب الجريمة يصوغ لِنفسه مبررات أخلاقية ومنطقية لِعمله الإجرامي ويسعى إلى إرضاء ضميره ليتّقي بذلك تأنيب الضمير[16]. الحديث عن هذه الجنبة في شخصية مرتكبي الجرائم يتطلّب دراسات سايكولوجية دقيقة ومعمّقة، ولكن بالنسبة للشرطة الاجتماعية فمن شأنها أن تعتمد سبلاً لِلوقاية أو للحد من ضياع أو زوال الجانب الإنساني والضمير الإنساني في شخصية المجرمين. تبدأ هذه السبل الوقائية من تعزيز الثقافة الدينية والأخلاقية الرصينة القائمة على مبدأ التعايش السلمي وحبّ الآخر في السجون والإصلاحيات وفي أجهزة الإعلام، وتمويل المشاريع الدرامية السينمائية والمسلسلات التلفزيونية التي تعنى بظاهرة الجريمة ومرتكبيها وتسليط الأضواء على الجوانب الإنسانية والضمير الإنساني والتأكيد على بشاعة الجريمة ومرتكبيها وفضاعة المبررات الواهية التي ينطلقون منها.

ثالثاً: الوقاية من تفشي «الخوف من الجريمة»

تتولّى الشرطة المجتمعية عبر هذه السبل الوقائية تعليم الأفراد بمختلف أصنافهم للحفاظ على سلامتهم وأموالهم وعدم وقوعهم في مكائد المجرمين عبر الاحتيال وما شاكل ذلك. تشير الدراسات إلى أنَّ معظم ضحايا الجرائم كانوا متساهلين أو غير حذرين من مخاطر الجريمة، وبحسب الدراسات هنالك فئة من الأفراد يقعون باستمرار وبين الفينة والأخرى ضحيةً لإحدى الجرائم[17]، لا سيما في المناطق الشَعبية والفقيرة. وهذا ما يحتّم ويؤكد أهمية نشر ثقافة وتعليم مهارات تدفع الأفراد إلى الاعتناء بأمنهم الشخصي، وذلك من خلال إقامة ندوات ونشر إعلانات ومقاطع تعليمية في الفضائيات وفي مواقع التواصل الاجتماعي.

---

[16] للمزيد يُنظر:

Ronald V. Clarke, **Situational Crime Prevention Successful Case Studies**, Second Edition, School of Criminal Justice Rutgers University, Harrow and Heston, Publishers, 1997.

chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://popcenter.asu.edu/sites/default/files/scp2_intro_0_0.pdf

[17] - المصدر نفسه.

رابعاً: تعليم أفراد المجتمع بمهام الشرطة المجتمعية

المراد من تعليم أفراد المجتمع بمهام الأجهزة الأمنية والشرطة وخاصة الشرطة المجتمعية هو توظيف كافة أجهزة التواصل العامة والفضائيات والصحف والفنون الدرامية لنشر الثقافة الأمنية، والثقافة الأمنية هنا يُراد منها إشاعة الوعي بين كافة فئات المجتمع، والتي تهدف إلى إيجاد جيل يشارك الأجهزة الأمنية في منع الجريمة و الوقاية منها، بمعنى أن الأمن مسؤولية الجميع، إذ باتت الثقافة الأمنية استراتيجية تتبعها الشعوب لتحقيق التكيف والضبط الاجتماعي خاصة بعد ما شهده العالم خلال السنوات الأخيرة من تغيرات أثرت على مختلف مجالات الحياة الاقتصادية الاجتماعية و السياسية[18]. والهدف من هذا التثقيف هو تحسين الرضا العام والثقة الاجتماعية وردم الفجوة بين الشرطة والمجتمع والوقاية من وقوع الجرائم، وإزالة القلق والخوف السائد بين معظم الأفراد من التعامل مع الأجهزة الأمنية وتقديم الشكوى للشرطة، فمثل هذه المخاوف من مراجعة مراكز الشرطة وعدم رغبة الأفراد من تقديم الشكوى ضد المجرمين يعود سببه في الغالب إلى سوء التعامل الذي يلاقونه في مراكز الشرطة وعدم وجود شفافية وعدم مراعاة أبجديات حقوق الإنسان عند التعامل مع الضحايا والمشتكين. ولكن إذا كان الأفراد على دراية كاملة بالمراحل القانونية والضوابط المتبعة في المؤسسات الأمنية وأجهزة الشرطة فعند ذلك لا يُتاح المجال لاستغلالهم من قبل بعض العناصر الأمنية أو تسويف مطالبهم، ومن ثم يصبح المواطن واعياً ومتسلحاً بثقافة أمنية تمكّنه من التعامل مع الأجهزة الأمنية من دون قلق ومخاوف.

في ضوء ما تقدّم يتضح أن تمكين أفراد المجتمع من أجل الوقاية من ارتكاب الجرائم وإزالة «الخوف من الجريمة» بين الأفراد وإشراكهم في نشر الأمن هو الهدف الأول والأخير الذي تتوخاه «الشرطة المجتمعية»، وهذا يتطلّب بطبيعة الحال إصلاح أجهزة الشرطة في الوهلة الأولى وتثقيف قياداتها وعناصرها بأبجديات «المجتمع المدني» و«حقوق الإنسان» ومفاهيم من قبيل «الكرامة الإنسانية» و«المواطنة» و«التنمية الثقافية». لذا يجب وضع سياسات عامة ناجعة لتوخي الشفافية بين عناصر الأجهزة الأمنية، وفرض مزيد من الرقابة والسيطرة على ما يجري في مراكز الشرطة والمعتقلات والسجون واعتماد قيادات ذات كفاءة عالية تدرك جيداً الأهمية البالغة التي تُرجى من «الشرطة المجتمعية» وذلك لإبعاد أفراد المجتمع عن «الخوف من الجريمة»، فالخوف من التعرّض لِلاضطهاد (سواء أكان الاضطهاد على يد المجرم أو من قبل السلطة الأمنية) يُفقد ثقة الأفراد بأجهزة الدولة والقوانين، ومن ثمّ تُهدر عملية التنمية وتغدو غير مستدامة، وتواجه التنمية عوائق كبيرة يصعب معالجتها على المدى القريب.

[18] مرتيش أونيسة، الثقافة الأمنية، مجلة آفاق للعلوم، العدد السادس، صص 341-351، 2007. متاح عبر الرابط الآتي:
https://asjp.cerist.dz/en/article/14563